

بسم الله الرحمن الرحيم

حزب الوطن الديمقراطي الإرتري (حادي)

اللجنة التحضيرية للمؤتمر السابع

الطريق إلى الوحدة الاندماجية مع تنظيمات الائتلاف

مقدمة :

لم تنعم إرتريا باستقرار منذ عهود، نسبة لتوالي دول الاستعمار عليها، ولسوء حظها حتى عندما تخلصت من المستعمر الأجنبي، نكبت لعقود متوالية، بحكم نظام دكتاتوري فردي دموي، نظام لا يملك أي شرعية دستورية أو شعبية اليوم، ويحاول أن يستمر بشرعية فترة الثورة والتحرير التي كان ينبغي أن تنتهي بخروج المستعمر وإعلان الاستقلال. يدعي النظام أنه يعمل لمصلحة الشعب وحمايته وتنميته، إلا أن الواقع يكذب ذلك، وحسب الشعب في بداية عهد النظام أنها جولة سريعة وتنجلي، بيد أن ليالي الظلم والظلمات تطاولت. ومن جهتها حاولت المعارضة بتعدد فصائلها، إزاحة هذا النظام بكل الوسائل المتاحة لها، ولكنها لم تستطع، ولعل من عوامل ضعفها اختلافها وتفرقها.

حزب الوطن الديمقراطي الذي هو استمرار لحركة الإسلام في إرتريا لم يكن بفضل الله تنظيما متخشا متكلسا، فالتطور السياسي الذي مر به طوال تاريخه، يدل على الفاعلية والمرونة، يتسم برؤية استشرافية، ظل دوما متفاعلا مع متغيرات الواقع، وفقا لتطور الظروف والذاتية والموضوعية، ووفقا للمصلحة الكبرى.

ومن خلال دراسته للحالة الداخلية، أنه يتعذر عليه توسيع قاعدته، وصعوبة استيعابه للآخرين وبخاصة العلمانيين والمسيحيين، وتخوفهم هم أيضا منه، وكما هو معروف فإن توسع العضوية وتنوعها واستيعابه كل المكونات الإترية، يظل شرط لازما لتصدر المشهد السياسي، وقبول الآخرين لك دون تردد، ثم أن تشابك الوضع الإترى والإقليمي والدولي فرض واقعا مغايرا لما كان قبل الاستقلال، لهذه الاعتبارات وغيرها قرر الحزب في مؤتمره السادس إحداث نقلة في استراتيجيته المرحلية، وهياكله الإدارية، وبرامجه السياسية فوضع من أولوياته في الوقت الحاضر "(1) إزالة الدكتاتورية، (2) الحفاظ على استقلال إتريا وصون سيادتها(3) عودة اللاجئين واستقرارهم(4) توفر الحريات الخاصة والعامة(5) الديمقراطية وحكم القانون(6) المشاركة في القرار دون تهميش لأي جهة أو إقليم (7) العدالة الاجتماعية"

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية والتغلب على حالة الحصار والعزل الذي يخشى أن تطال توجهه وبفضل تتبعه لمسارات حالة الحركات المشابهة له في المنطقة، وضع عدة وسائل منها (1) اختيار التغيير السلمي(2) العمل مع التنظيمات السياسية للوصول إلى وحدة اندماجية، واختار عدد من التنظيمات وفق دراسة برامج هذه التنظيمات، ووجد أنها تتطابق مع برنامجه في نحو 90%.

والحزب يدرك مآلات التنظيمات السياسية حال دخولها في الوحدة الاندماجية، فقد يفقد التنظيم جزءا من هويتها السابقة وبرامجه، ولكنه بالمقابل يستطيع أن يعزز روح العمل والمنافسة في عضويته، ويستعين بالآخرين في تنفيذ أهدافه الأساسية التي يناضل من أجلها، إذن فالاندماج هو فرصة لاستحداث وتجديد بنيتها التنظيمية والسياسية، على أسس فاعلة، بإضافة مجهودات وأفكار الآخرين، حتى يخرج من رحم تلك الوحدة تنظيم رائد.

### أهداف الحزب من هذه الوحدة؟:

1. توسيع قاعدته الجماهيرية وانتشاره وتدريبه على متطلبات السياسة استعدادا واستشرافا للقادم.
2. هذه الوحدة ستمكن أعضاء الحزب وكوادره من التدريب على التعامل مع مجتمع متعدد الهويات ومعقد في تركيبته السكانية.
3. سنتمكن من التعامل مع الفاعل الإقليمي والدولي بجهة إرترية موحدة ومنوعة.
4. الخروج من التصنيف الناتج عن البرنامج والخلفية الفكرية السابقة للحزب.
5. تجاوز حاجز عدم قدرة الحزب على استيعاب واستقطاب أعضاء من المكون الآخر.
6. التكامل لسد العجز في مجال الإعلام، والمال، والعلاقات، واللغات.
7. الدخول للوطن بكتلة سياسية مكونة من القوة الفاعلة، لضمان التوافقات وبخاصة في المرحلة الانتقالية.

8. تعبئة الشعب الإرثري، وحضه على التمويل المستدام لبرامج المعارضة بحيث لا ترهن المعارضة قرارها لأحد.

### مرحلة التنسيق والائتلاف بين التنظيمات الثلاث

مرت مدة مقدرة منذ بدء الحوارات والتنسيقات بين التنظيمات الثلاثة، واستمرت بين عامي 2019 - 2021م. ثم تلتها مرحلة أخرى بدأت في سبتمبر 2021 بإعلان الائتلاف السياسي بين التنظيمات الثلاثة. ومع أن لكل تنظيم من تنظيمات الائتلاف كانت له تجاربه الوجدوية والتنسيقية الفاشلة، إلا أن التجربة الأخيرة حققت بعض الإنجازات على الأرض، وأهم إنجاز كانت تفتقده التجارب الوجدوية السابقة وتعاني آثاره الساحة الإرثرية، هو فقدان الثقة بين القيادات، إلا أن الائتلاف تجاوز هذه العقدة، بل بالعكس فإن الثقة بين مكوناتها السياسية وبخاصة على المستوى القيادي قد تجذرت، وهذا يعد بعدا محفزا للمضي قدما في إنجاز المراحل التالية.

يقول برهان غليون "إن غاية السياسة هي التسامي والتجاوز من أجل التوحيد الأشمل ... والتنظيم السياسي بعكس التنظيمات المدنية يعمل لخلق رابطة وطنية شاملة" توحيد القوى السياسية الفاعلة هو أقصر طريق لتحقيق استراتيجية التغيير المأمونة والسريعة.

## ضمانات استمرار الوحدة:

يقول الدكتور يسرى العزباوى الباحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: "للأسف فشل الاندماجات الحزبية يعود إلى شخصنة المسألة والبحث عن القيادة والزعامة" وأضاف "العزباوى": "من أسباب فشل اندماج الأحزاب مع بعضها ضعف الأحزاب السياسية وغياب مصادر التمويل".

من الملاحظ خلال الفترة الماضية فإن تنظيمي الإنقاذ وجبهة التحرير كانا أكثر تلهفا وإصرارا من حزب الوطن على الوحدة، قد يكون مبعث ذلك بحث كل تنظيم الخروج من الحالة الداخلية الخاصة التي يعاني منها، وقد تكون استجابة للضغوطات التي تمارسها عليهم الجماهير الإرترية التواقعة إلى الوحدة كطريق لإزالة النظام الدكتاتوري، وقد يكون توقعهم وجود كوادر وقدرات لدى الحزب تمكنهم من تحقيق النجاحات، وهنا لا نستبعد حدوث انشقاقات قبل الوحدة وبعدها، ولكنها ستكون في رأينا انشقاقات أفراد وليس تنظيم بكامل هيكله، وفي هذه الحالة ستكون انعكاسات سلبية، بيد أن مردودها وآثارها السياسية محدودة، يمكن تجاوزها بعد ضجة إعلامية محدودة من الخصوم والمنافسين، كما لا نستبعد محاولة اختراق التنظيم من جهات أخرى، كما حدث في حركة الجهاد الموحدة، وهذه تتطلب يقظة من عضوية وقيادات حزب الوطن، وتفعيل المخلصين الوطنيين من عضوية وقيادة التنظيمين الآخرين.

## أهداف التنظيم الجديد:

يتوقع هذا التنظيم أن يحقق الأهداف الآتية:

1. جمع الصف الوطني، وتجسير المصالح المتعارضة بين التنظيمات السياسية، واستيعاب التنظيمات الأخرى وبخاصة تنظيمات المسلمين الصغيرة، سواء عبر الانخراط أو عبر خطوات وحدوية ومن ثم تكوين تنظيم رائد.

2. تكوين كتلة حرجة قادرة على أخذ زمام المبادرات، وتوجيه ضفة العمل السياسي المعارض، وغرس ثقافة حل النزاعات بالحوارات والتفاوض.

3. استيعاب غالبية القوى الشبابية التي تخوض تجارب الحراك والحشد والعمل للتغيير، دون خلفية سياسية تستند إليها، أو ورؤية هادية تصوب مستقبل نضالها .

4. تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة التي يصعب القيام بها على انفراد.

5. تعبئة الشعب الإرتري للوقوف في صف المعارضة، وحضه على التمويل المستدام لبرامجها، حتى لا تضطر إلى رهن قرارها للخارج.

6. تضافر الجهود، لرفع قدرات المعارضة للتأثير على الرأي العام الإقليمي والدولي، وبذلك تعزز من شرعيتها، وفي نفس الوقت تستطيع مزاحمة النظام الإرتري الذي يتمتع بعلاقات إقليمية ودولية أكثر، والقادر على نسج التحالفات.

7. خلق معارضة فاعلة للدخول إلى الوطن بكتلة سياسية مكونة من القوة الفاعلة، لضمان التوافقات وبخاصة في المرحلة الانتقالية.

8. تطوير السياسات والبرامج، وتحسين الأداء بالاستفادة من تبادل

المعلومات وزيادة الموارد، ورسم مستقبل الوطن.

9. القدرة على مواجهة المخاطر المحتملة بصورة جماعية تحفظ

استقرار العمل وديمومته.

10. بناء قدرات الكوادر التي ستخلف النظام بعد سقوطه، أو تكون

معارضة فاعلة تحدد مستقبل العملية السياسية في الوطن.

### مرحلة الاندماج

وهي المرحلة الثالثة من مراحل الوحدة وسيكون الإعلان عن الوحدة

الاندماجية بنهاية العام 2023م أو الشهور الأولى من العام 2024م.

حيث يعقد كل تنظيم مؤتمراً عادياً أو طارئاً تتخذ هذه المؤتمرات قرارات

تنظيمية بالموافقة على التقدم نحو الهدف النهائي للائتلاف وهو إعلان

قرار الاندماج مع تنظيمات الائتلاف المذكورة، وذلك بحضور ممثلين

للتنظيمين الآخرين، وإصدار بيانات ختامية تتضمن قرار الاندماج. هذه

المؤتمرات الطارئة أو العادية لكل تنظيم من التنظيمات الثلاثة، تكلف

مجالسها التشريعية لإدارة المرحلة الانتقالية، وإكمال عملية الاندماج.

المرحلة الرابعة: المرحلة الانتقالية:

وتبدأ من بداية العام 2024 م وتنتهي في يوليو 2024م. وفيها يتم دمج

المؤسسات الحزبية القائمة مع استحداث هيكل يتناسب مع عملية الوحدة،

ويتضمن الهيكل المؤسسات التالية:

## المجلس التشريعي الانتقالي (هيئة القيادة الوطنية):

وهو أعلى سلطة تنظيمية حتى انعقاد المؤتمر التأسيسي في يوليو-أغسطس 2024م. ويتكون المجلس من ستين عضواً، حيث ينتخب كل مؤتمر تنظيمي أو مجلس تشريعي عشرين عضواً من أعضاء مجلسه الحالي.

تتكون رئاسة المجلس من الرئيس ونائب الرئيس والمقرر، وتتكون هيئة المجلس إضافة إلى رئاسة المجلس المراجع المالي، ورؤساء اللجان المختلفة (لجنة الرقابة، اللجنة القانونية، اللجنة التنظيمية، رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني).

يجيز المجلس الانتقالي اللائحة التنظيمية التي تضبط الأداء في المرحلة الانتقالية، ويقر لائحة وخطة المكتب السياسي، وخطة ولائحة اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي واللجان الأخرى.

تحدد اللائحة التنظيمية سلطات وهيئات المجلس، وكيفية انعقاد الاجتماعات والنصاب وغيرها من الصلاحيات.

### المكتب السياسي:

وهو أعلى سلطة تنفيذية وينوب عن المجلس التشريعي الانتقالي بين دورتي انعقاده. يتكون من خمسة عشر عضواً، حيث ينتدب كل تنظيم خمسة أعضاء قياديين. يتكون المكتب السياسي من رئيس المكتب، ومساعد الرئيس للشؤون السياسية وينوب عن الرئيس في حال غيابه، ومساعد الرئيس للشؤون التنظيمية، ومساعد الرئيس لشؤون العلاقات، ومساعد الرئيس للشؤون الإعلامية، ومساعد الرئيس للشؤون المالية، ومقرر المكتب السياسي ومسؤول الشؤون الإدارية.



ويوزع باقي أعضاء المكتب السياسي كنواب لمساعدى ومستشارين لرؤساء مساعدى الرئيس حسب التخصصات، بدرجة مستشار فى المكتب السياسى، ويمكن تكليفهم بمهام خاصة فى حال الاقتضاء، يشاركون فى اجتماعات وأنشطة المكتب السياسى كإصلاء .

تحدد اللائحة التنظيمية للمكتب السياسى كيفية انعقاد وسلطات وهيئات ومخصصات المكتب السياسى.

### **لجنة شؤون الوحدة والدمج:**

هى لجنة فنية تتكون من سبعة أعضاء مهمتها الأساسية هى وضع أسس علمية لدمج مؤسسات التنظيم الواحد والجديد، يكونها ويشرف على عملها المكتب السياسى. تحدد اللائحة التنظيمية صلاحياتها، وكيفية عملها ومدد انعقاد اجتماعاتها.

### **الفروع:**

يتم دمج فروع التنظيمات الحالية الثلاثة حيثما وجدت. وفى حال عدم وجود عضوية لأحد التنظيمات تكون عضوية التنظيم أو التنظيمين الفرع التنظيمى لوحدة التنظيمات. يشرف المسؤول التنظيمى فى المكتب السياسى على الفروع ويرفع تقريره لرئيس المكتب السياسى. يقرر المكتب السياسى فى أى مسألة طارئة فى الفروع.

اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيس:

ينتدب كل تنظيم ثلاثة أعضاء للجنة التحضيرية. يشرف المجلس التشريعي الانتقالي على عمل اللجنة التحضيرية ويرفدها بالمعينات المالية والعينية والأدبية لأداء مهامها، ويجيز أوراقها قبل انعقاد المؤتمر التأسيسي. تحدد اللائحة التنظيمية للجنة سلطاتها وكيفية انعقاد اجتماعاتها وغيرها من المهام وتقرح عدد أعضاء المؤتمر وكيفية عقده.

### المرحلة الخامسة: المؤتمر التأسيسي:

وينعقد في أغسطس 2024م. بالكيفية والعدد الذي يتوافق عليه المجلس التشريعي والتحضيرية.

عضوية وممتلكات الحزب الجديد:

تقوم التنظيمات الثلاثة كل على حدة بتقديم بيان مفصل عن عضوية وممتلكات التنظيم القائم والتعهد بتسليمها لقيادة الحزب الجديد.

### خاتمة:

يعتبر اجازة هذه الورقة قراراً لحزب الوطن الديمقراطي الإرتري بالتالي:  
أولاً: اندماج حزب الوطن الديمقراطي الإرتري - حادي في الائتلاف الوطني الديمقراطي الإرتري وفق خارطة الطريق أعلاه.  
ثانياً: حل هياكل ومؤسسات حزب الوطن الديمقراطي الإرتري الحالية ودمجها في الائتلاف الوطني الإرتري وفق خارطة الطريق أعلاه.  
ثالثاً: تكليف المجلس الوطني (المجلس التشريعي) للحزب بتنفيذ قرارات المؤتمر السابع لحزب الوطن الديمقراطي الإرتري - حادي.

اللجنة التحضيرية.